University Of Human Development
8th International Scientific Conference
Reform and Political Change
14-15 july 2021

هل الدستور هو المشكلة امام التحول الديمقراطي في العراق؟

نوشيروان حسين سعيد

جامعة نيوكاسل - انكلترا

ملخص

بعد نحو 17 عامًا من الغزو الأمريكي، يحتل العراق المراتب الأُولى في قائمة الدول الأكثر فساداً وأقل استقرارًا في العالم. حالة عدم الاستقرار والفساد المستشري في المجتمع العراقي منذ 2003 جعل بعض المنتقدين يلقون اللوم على الدستور نفسه باعتباره العقبة الرئيسية امام التحول الديمقراطي في البلد. بالنسبة لهم، الطريقة المتسرعة لصياغة الدستور، وغياب الخبرة الدستورية العراقية ، والتمثيل الجانبي للعرب السنة من بين العوامل التي ساهمت في الوضع غير المستقر في العراق طيلة السنوات الماضية. وكذلك، يناقش الناقدون بان الغموض والضبابية في بعض المواد الدستورية أعاق تطبيقه. وسط هذه القراءات، اندلعت ثورة تشرين في 1 تشرين الأول 2019 في بغداد وبقية محافظات جنوب العراق احتجاجاً على تردّي الأوضاع الاقتصادية للبلد والبطالة، وانتشار الفساد الإداري. ووصلت مطالب المتظاهرين إلى تغيير الدستور وتعديل قانون الانتخابات. وبالتالي ، فإن السؤال المطروح في هذه الورقة هو إلى أي مدى يمكن أن يكون الدستور حقًا عقبة امام عملية التحول الديمقراطي في العراق؟ تناقش هذه الورقة بان طبيعة المجتمع العراقي كمجتمع منقسم بعمق وغياب التجربة الديمقراطية السابقة لدى المواطنين وضعف الثقافة السياسية للتعاون والتسامح بين النخب السياسية والتدخلات الخارجية من بين العقبات الرئيسية امام التحول الديمقراطي في البلد. وأخيرا، الاستنتاج الذي يصله الدراسة هو انه رغم كل الانتقادات والمؤاخذات على التجربة الديمقراطية في العراق، الا أن عملية التحول الديمقراطي تتسم بالبطء في حد ذاتها، ولذلك يمكن القول بان العملية لا تزال مستمرة ولم تفشل بعد.

مفهوم التحول الديمقراطي

على مدى القرنين الماضيين ، خضعت العديد من البلدان لعملية الانتقال الديمقراطي أو عملية التحول الديمقراطي **(Democratic Transition)** و"الدمقرطة " **(Democratization)** وانتقلوا من الأنظمة الأوتوقراطية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية. وتلي الموجة الاولى للتحول الديمقراطي على المجتمعات الحديثة خلال القرن التاسع عشر، الموجة الثانية لعملية الانتقال الديمقراطه في أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي بدات في جنوب اوروبا في الدول مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا وفي أمريكا اللاتينية في الأرجنتين وشيلي في السبعينيات والثمانينيات. سرعان ما تبعت هذه التحولات في دول الكتلة السوفيتية بعد ثورات عام 1989 وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991.[1]

ولكن انتشر مفهوم التحول الديمقراطي بعد انهيار الشيوعية على وجه الخصوص. بعد سقوط الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة، بدا أن صعود الديمقراطية الليبرالية امر لا رجعة فيه، وكان يُعتقد أن الدمقرطة هي الدواء الشافي للمشاكل التاريخية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية والتعليمية وغيرها من المشاكل الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. في تلك الفترة، كان هناك التفاؤل الكبير والعميق فيما يتعلق باحتمالات الديمقراطية في العالم الثالث. منذ ذالك الحين، نشر عدد كبير من الكتب والدراسات باللغة الانجليزية حول "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي" فيما بقي العالم العربي 'يُنظر إليه على أنه يمثل "استثناءً" ضمن هذه الموجة'[2]. يتم استخدام التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي بشكل تبادلي في هذه الدراسة.

هناك عدة التعريفات لمفهوم "الانتقال الديمقراطي". يمكن ان تعرف ك'العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي'[3]. كما يمكن ان يعرف بانه يشير إلى تحسينات على مستوى المنافسة (مثل المزيد من الأحزاب السياسية

1 Jiří Přibáň, "Varieties of Transition from Authoritarianism to Democracy," *Annual Review of Law and Social Science*, vol. 8 (2012), p. 107.

2حسنين توفيق ابراهيم "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، الجزيرة نت، 14/2/2013 شوهد في **2018/3/25**، **في:** https://bit.ly/2iF3qK9

3 المرجع نفسه.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

والمرشحين)، والمشاركة (توسيع نطاق الناخبين) وحقوق الإنسان (كحرية التعبير وحرية تنظيم المظاهرات).[1] يذكر بان التحول إلى الديمقراطية يتضمن ايضا تحولات وتغييرات دستورية يوصف عادة بالعدالة الانتقالية. باختصار، قد تم استخدام الانتقال الديمقراطي او التحول الديمقراطي بطرق مختلفة، وفي هذه الدراسة استخدم المفهوم كحركة وخطوات نحو ترسيخ الديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر ان تجارب الانتقال الديمقراطي متعددة ومتنوعة. في بعض الحالات يتم الانتقال من نظام تسلطي الى نظام شبه ديمقراطي او من نظام شبه ديمقراطي الى نظام ديمقراطي. كما ان الانتقال يمكن ان يحدث من قبل الجناح الاصلاحي للنخب الحاكمة او تحت ضغط الشعب والقوى المعارضة. والوسائل متنوعة ايضا، يمكن ان تكون عبر التفاوض والمساومة او من خلال تدخل عسكري خارجي كما حدث في العراق. في بعض الحالات، التحولات نحو الديمقراطية كانت عنيفة بينما في البعض الآخر تحقق هذا بشكل سلمي. ليس هذا فحسب، بل من الممكن ان تكون التحولات الديمقراطية ممزقة بالكامل بسبب الحروب، وهو ما حدث في أرمينيا وجورجيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي[2]. والتاريخ الحديث مليء بالديمقراطيات الفاشلة أو المتعثرة ، كما حدث في بوليفيا بين عامي 1977 و 1980[3] و حدث في روسيا في التسعينيات[4]. هذه العملية قابلة للانعكاس والانتكاس وقد لا يتحقق هدفها النهائي، ويمكن أن تكون نتائج التحول الديموقراطي أصناف من أنظمة شبه ديمقراطية الى شبه سلطوية تظهر على الطيف بين الحكم الاستبدادي الكامل والديمقراطي الكامل.[5] لنلخص، تتميز العمليات الانتقالية، كما يناقش أودونيل وشميتر ، بمستوى عالٍ من التذبذب وعدم اليقين[6]. إذاً، التحول إلى الديمقراطية عملية بطيئة بالضرورة.

يرى كل من لينز وستيبان بان الانتقال الديمقراطي يكتمل في حال وجود عدة خصائص ومؤشرات: عندما يتم التوصل إلى اتفاق كافٍ حول الإجراءات السياسية لإيجاد حكومة منتخبة، وعندما تأتي حكومة إلى السلطة نتيجة تصويت حر، وعندما تكون هذه الحكومة لديها السلطة لتبني سياسات جديدة، وعندما لا يكون للسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية التي تولدها الديمقراطية الجديدة تقاسم السلطة مع الهيئات الأخرى.[7] بما أن الخصائص المذكورة أعلاه لم تتحقق بشكل مطلوب في العراق، فعندئذ يمكنني أن أزعم بأن البلد لا يزال في مرحلة عملية التحول الديمقراطي ولم تمر الى مرحلة الديمقراطية والاستقرار السياسي.

في دراسة التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا ، كتب كل من أودونيل وشميتر انه على الرغم من أن العوامل الدولية، المباشرة وغير المباشرة ، قد تؤثر على مسار الانتقال، فإن التأثيرات الوطنية والداخلية هي التي أكثر تاثيرا بوجه عام.[8] وبناءا على هذا التوجه، سأسلط الضوء على ثلاثة عوامل داخلية مهمة كان لها أدوار سلبية في اجتياز مرحلة التحول الديمقراطي التي تشمل ما يلي: العراق مجتمع منقسم بعمق، ضعف ثقافة التسامح والتعاون لدى النخب السياسية، عدم وجود خبرة ديمقراطية سابقة لدى الجمهور والمواطن العراقي. من الواضح أننا لا نستطيع تجاهل أهمية الدستور و تاثير العوامل الخارجية مثل الصراع الامريكي-الايراني على ارض العراق والارهاب. ومع ذلك ، فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي، العوامل الداخلية تبدو أكثر أهمية كما ساوضح لاحقا.

الدستور الجديد والتحول الديمقراطي في العراق

في مرحلة ما بعد التخلص من نظام ديكتاتوري، على النخب السياسية والأحزاب أن تتخلص من بقايا أساليب الدولة القمعية ومن ثم السعي لكتابة دستور يمثل متطلبات المرحلة الجديدة. كما ان عليهم أن يقرروا مواقفهم من مجموعة واسعة من القضايا، لأن النقاش المفتوح والصريح حول الترتيبات

1 Anna K. Jarstad, "Dilemmas of War-to-Democracy Transitions: Theories and Concepts," in *From War to Democracy: Dilemmas of Peacebuilding,* ed. Anna K. Jarstad and Timothy D. Sisk (New York: Cambridge University Press, 2008), p. 30.

2 John S. Dryzek & Leslie Holmes, *Post-Communist Democratization: Political Discourses Across Thirteen Countries* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002) pp. 131–57.

3 Laurence Whitehead, (1981)"Bolivia's Failed Democratization of 1977-1980," *No. 100*, Wilson Center, accessed on 10/7/2018, at: https://bit.ly/2CxgdcH

4 Zoltan Barany & Robert G. Moser (eds), *Russian politics: Challenges of Democratization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001)

5 Přibáň, *Varieties of Transition from Authoritarianism to Democracy*, p. 107.

6 Guillermo O'Donnell & Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press,1986), p.ix.

7 Juan J. Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996), P. 3.

8 O'Donnell & Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* ،p.ix.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

الدستورية المستقبلية لم يكن ممكنا في ظل النظام القديم. كما يجب عليهم أن يفهموا أن مواقف نظرائهم هي التفاوض على حل وسط معقول وإيجاد صيغة مناسبة له. وبعد ذالك يأتي التشاور مع ناخبيهم لضمان قبول الحل الذي تم التوصل اليه مع احزاب الاخرى.

بدأ التحول الديمقراطي في العراق بعد الغزو الامريكي في 2003. كان النظام الحكم في عهد صدام حسين شموليا تحت وطاة حزب البعث. وكانت هناك ثلاث مؤسسات رئيسية لإدارة جهاز الدولة: حزب البعث، ومجلس قيادة الثورة، الذي كان يمثل أعلى سلطة تشريعية وقضائية في البلاد، ورئيس الجمهورية، الذي يختاره الحزب ويصادق عليه مجلس قيادة الثورة.[1] و السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية متركزة في يد الرئيس، اذ لم يكن هناك أي تقسيم للسلطات بشكل جدي. يعتبر كتابة دستور جديد للنظام السياسي الجديد بعد سقوط النظام البعث وإجراء انتخابات ديمقراطية من بين اهم المعالم الرئيسية لعملية التحول نحو الديمقراطية في العراق.

قبل صياغة الدستور، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بإلغاء الدستور والقوانين العراقيةالقائمة وأصدرت قانونها الخاص. أصدر بول بريمر 100 امر وقانون، وقدم إلى مجلس الحكم العراقي الذي أنشأه في يوليو 2003 ، قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي تمت الموافقة عليه كدستور انتقالي جديد للبلاد. ودام قانون ادارة الدولة حتى التصديق على الدستور الجديد في 15 أكتوبر 2005.

بعد انتهاء دور مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، أجريت انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية في 30 كانون الثاني / يناير 2005 حيث صوت العراقيون لاختيار 275 عضوا للجمعية. كانت مهمة الجمعية الوطنية الانتقالية كتابة دستور دائم للعراق والتحضير لإجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس نواب جديد وحكومة جديدة. لقد قاطع معظم السنة الانتخابات. وعلى العكس، فاز الائتلاف العراقي الموحد للشيعة بمائة وأربعين مقعدا وفاز المرشحون من قائمة التحالف الكردستاني بخمسة وسبعين مقعدا– 'وهي أغلبية مطلقة منحت الائتلاف نظريا، إن لم يكن واقعيا، القدرة على كتابة دستور بدون مشاركة أي تجمع سياسي آخر'[2]

على الرغم من تمثيل ضئيل للسنة في لجنة صياغة الدستور، كان هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بتلك الفترة.[3] المشكلة الرئيسية التي واجهتها اللجنة هي الإطار الزمني الذي يفرض قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عليه. كان من المفترض أن يكون مسودة الدستور جاهزا بحلول 15 آب / أغسطس 2005، يليه حملة للتوعية الناس لمدة شهرين وينتهي باستفتاء في 15 أكتوبر 2005. بالنظر إلى أن اللجنة تشكلت في منتصف شهر مايو، كان أمام اللجنة ثلاثة أشهر فقط للتفاوض وصياغة الدستور بأكمله. علما أنه في فترة ما بعد الحرب والدكتاتورية ، يعد التفاوض على الدستور مهمة صعبة للغاية. فمثلا، استغرق دستور جنوب أفريقيا لعام 1997 - من البداية وحتى النهاية- سبع سنوات للتفاوض وصياغة المسودة. على النقيض من ذلك، فإن الأحزاب السياسية في العراق والمنفيين السابقين قد تم منحهم ثلاثة أشهر فقط لصياغة الدستور. لذالك لم يكن من المفاجئ أنه باقتراب 15 أغسطس 2005، كانت المسودة الاخيرة للدستور لا تزال بعيدة المنال. ومع ذالك، تمت المصادقة على الدستور من قبل 79٪ من الناخبين و 15 محافظة من أصل 18 محافظة في أكتوبر 2005.

يمكن ان يعتبر أي دستور جديد كعامل مهم في تشكيل مستقبل لأي بلد لأنه قد يحتوي إما على بذور الصراع في المستقبل أو الاستقرار على المدى الطويل.[4] بناءا على محتوياته أو كيفية صياغته، يمكن للدستور أن يلعب دورا حاسما في ضمان استدامة النظم الديمقراطية فيما بعد. وعلى هذا الاساس، هناك راي شائع في الشارع العراقي يعتبر الدستور أحد أسباب ما وصلت إليه الأوضاع في البلاد من الفساد والبطالة وسوء الخدمات واللااستقرار وما الى ذالك. وناقش البعض بأن غموض الدستور أعاقا تطبيقه، كما لعب المواد الدستورية المتعلقة بالموارد الطبيعية و مصير المناطق المتنازع عليها و خاصة مستقبل محافظة كركوك دورا سلبيا في الحفاظ على الوضع الفوضوي الذي يسود معظم أنحاء العراق.[5] لذالك،احد المطالب المتظاهرين في الآونة الاخيرة

---

1 فالح عبدالجبار "عراق مابعد الحرب: سباق من أجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية" معهد السلام الامريكي، تقرير خاص، رقم ١٢٠، مايو ٢٠٠٤، صفحة ٧، شوهد في 12/8/2018، في: https://bit.ly/2wU91Bb

2 Jonathan Morrow "Iraq's Constitutional Process ll: An Opportunity Lost" USIP, No. 155, 1/11/ 2005, accessed on 20/5/2014, at: https://bit.ly/2kIFZyD

3 بخصوص الاشكاليات المتعلقة بمرحلة كتابة الدستور، انظر: Zaid Al-Ali, *The struggle for Iraq's future: how corruption, incompetence and sectarianism have undermined democracy* (Yale University Press, 2014), pp. 84-98.

4 Francesca Binda et al., "Democracy in the Making: Key Options in Iraq's Democratization Process," International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2005, accessed on 15/8/2018, at: https://bit.ly/2wWgiAn

5 Saad Jawad, "***The Iraqi constitution: structural flaws and political implications.*** LSE Middle East Centre Paper Series," *LSE Middle East Centre*, 2013. Accessed on 15/2/2020, at: https://bit.ly/3bLKelX

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

هو تعديل الدستور. بدأت المظاهرات في 1 أكتوبر 2019، عندما نزل الناس إلى شوارع بغداد وفي الجنوب للتعبير عن غضبهم من الفساد المستشري، وارتفاع معدلات البطالة، والخدمات العامة المزرية والتدخل الأجنبي. يربط المتظاهرون كثير من معاناتهم بمبدأ المحاصصة التي تنبع من الدستور، ولذالك يطالبون بتعديله.

لكن تغيير الدستور العراقي ليست حلاً في حد ذاته كما ساوضح اكثر ادناه. لن يؤدي تغيير الدستور ببساطة إلى تحقيق أي تغيير ذي مغزى، لان العراق يشبه من يعاني من مرض. الفساد والبطالة وسوء الخدمات العامة وحتى بعض المشاكل المتعلقة بالدستور كمشكلة مادة 140 مجرد أعراض المرض. علاج الأعراض بمفردها مع ترك المرض الأساسي للانتشار هو وصفة للموت، وفي سياق العراق، هذا يعني موت تجربة القصيرة مع الديمقراطية. فيما يلي، ساناقش العوامل والعقبات الرئيسية التي يمكن ان يعتبر المرض الاساسي امام عملية التحول الديمقراطي في العراق.

البعد الخارجي: الولايات المتحدة الأمريكية وإيران

لعبت الجهات الخارجية دورًا سلبيا للغاية في خلق ظروف غير المؤاتية لاجتياز عملية الانتقال الديمقراطي بنجاح في العراق. في بعض الحالات أثرت الجهات الخارجية مباشرة على فرض نوع معين من نظام سياسي على بلد ما. فمثلآ، تم إملاء نظام التوافقي على البوسنة والهرسك إلى حد كبير من قبل الولايات المتحدة في اتفاق دايتون في نوفمبر 1995. كما ان سوريا لعبت دورا مهما لاعادة النظر ومراجعة النظام التوافقي القائم في لبنان في 1989. لم يفرض دستور العراق التوافقي الجديد مباشرة من قبل الولايات المتحدة بطريقة دايتون (كتبه محامون أمريكيون) ، لكن الولايات المتحدة أزالت نظام البعث، وفرضت معظم المواد الموجودة في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، كما لعب الدبلوماسيون الأمريكيون دورًا رئيسيًا مع الزعماء الشيعة والأكراد في المفاوضات التي أسفرت عن الدستور.[1]

إن شد الحبل والصراع بين وزارتي الخارجية والدفاع قبل الغزو حول كيفية ادارة العراق والحكم فيها كان يخفي قضية أكثر خطورة مفادها ان عملية التخطيط قبل الحرب غارقة في عدم الكفاءة وضعف التنظيم واللامبالاة. انتشر العنف وظهر حركة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر في مناطق الاغلبية الشيعية بعد الحرب. و في مناطق الأغلبية السنية، كما كان من المتوقع، ظهر عداء كبير ضد الاحتلال. لم تخطط الولايات المتحدة لمثل هذه الصعوبات ولم تستطيع ان يمنع انفجار الصراع الطائفي وغيره من النزاعات، وخاصة لان مستويات القوات المتمركزة في العراق لم تكن كافية لتأمين النظام بعد سقوط صدام حسين وحزب البعث.

بعد سقوط بغداد، عمت فوضى شبه تام العراق بسبب تفكيك هياكل السلطة وتوقف الخدمات الضرورية وعمليات النهب والسلب. بدلا من حماية الاملاك العامة والخاصة وتوفير الامن والسلامة، قامت قوات الحلفاء بحراسة وزارة النفط والسيطرة على البنك المركزي فقط.[2] كان الفشل واضحا في اللامبالاة التي أظهرها رامسفيلد وجنرالاته تجاه نهب المكتبة الوطنية ومحفوظاته في 11 و 12 أبريل 2003 ، وكذلك مكتبة القرآن في وزارة الشؤون الدينية والاوقاف. كانت هذه الأحداث، بحسب بول زيمانسكي، عالم الآثار في جامعة بوسطن ، "أعظم كارثة ثقافية في الـ 500 سنة الماضية". كان هذا مؤشرا سلبيا في البداية بحيث يشير على ان الذي يهمه الامريكان هو النفط وليس نشر وتعزيز الديمقراطية كما كان يدعي مؤيدي الحرب في الادارة الامريكية. وعليه، انتصر الامريكان عسكريا ولكن لم يكن لديهم خطة سياسية واضحة ونية صادقة لانشاء ودعم نظام ديمقراطي حقيقي لمرحلة مابعد الحرب في البلد.

بعد الاطاحة بنظام صدام حسين، تشكلت هيئة لأدارة شؤون العراق باسم 'مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق' برئاسة الجنرال المتقاعد جاي غارنر. وكان يهدف غارنر إلى تحقيق الاستقرار السريع للعراق ومن ثم نقل السلطة إلى إدارة عراقية مؤقتة في غضون ثلاثة اشهر. واجه جاي غارنر أحد كبار موظفيه مرة، وقال 'جاي، يستغرق الامر وقتا اطول قليلا لعمل الديمقراطية من ثلاثة أو أربعة أشهر في الصيف في بغداد. لا يمكنك فعل ذلك بسرعة.' رد غارنر 'نستطيع وسنفعل'[3] ولكن هذا لم يحدث وكان عمر هذه الهيئة قصيرا حيت تم حله وعين بول بريمر في مكان جاي غارنر. وتم تبديل اسم 'مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق' الى 'سلطة الائتلاف المؤقتة'.

بعد ذالك، أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة 'مجلس الحكم العراقي' في 13 يوليو 2003. إن الطريقة التي اختارت بها سلطة التحالف المؤقتة عضوية مجلس الحكم تعكس بشكل مثالي مفهوم بريمر عن العراق على أنه ليس أكثر من مزيج من المجموعات العرقية والدينية. تم تقسيم الأعضاء الخمسة والعشرين وفقاً لصيغة عرقية طائفية صارمة، وكان لكل عضو من أعضاء المجلس هوية عرقية طائفية. حتى حميد مجيد موسى من الحزب الشيوعي كان يعتبر عضوا شيعيا

1 John McGarry,"Classical Consociational Theory and Recent Consociational Performance." *Swiss Political Science Review, vol.* 25, no. 4 (2019), p. 541.

2 Larry Diamond, *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq* (New York: Henry Holt and Company, 2005), p.286.

3 Ali Allawi, *The occupation of Iraq: Winning the war, losing the peace*, (New Haven: Yale University Press, 2007), p. 33.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

، على الرغم من أنه غير طائفي بشكل واضح. تاسيس مجلس الحكم على ثالوث الشيعة- السنة- الكرد مهد السبيل الى المحاصصة والطائفية لاحقا. وانتقد المجلس لكونه غير فعال و طائفي وغير تمثيلي في تكوينه ومنفصل عن المجتمع العراقي لأن عضوية الاعضاء المجلس كانت مستمدة بشكل كبير من مجموعة من المنفين العراقيين.[1]

في الواقع، كانت الديمقراطية منذ البداية تم ترويجها لخدمة المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في المنطقة أكثر من كونها محاولة حقيقية لحق الشعب العراقي ان يعيش في ظل النظام الديمقراطي. الدليل على ذالک هو انه المبرر الرئيسي لاحتلال العراق كانت تدور حول "أسلحة الدمار الشامل" وعلاقة النظام مع القاعدة، ولكن بعد ان كشف هذه الدعوى ما هي الا حجج واهية، أصبح جلب الديمقراطية إلى العراق مبرراً رئيسياً للغزو الأمريكي.[2] كما أوضح نوح فيلدمان، الذي كان له دور أساسي في صياغة قانون ادارة الدولة، كان الفارق بين الحالة العراقية وكل من ألمانيا واليابان هو أن الولايات المتحدة كانت تهدف إلى تحويل هذين البلدين (ألمانيا واليابان) إلى حلفاء الغني الرأسمالي ضد الاتحاد السوفيتي. لم يكن الهدف هو بناء دول ديمقراطية لفائدة مواطنيها- إن نظرة إلى الدعم الأمريكي للأنظمة الاستبدادية من جنوب شرق آسيا إلى أمريكا اللاتينية تكفي لإثبات ذلک. بعبارة اخرى، من منظور الولايات المتحدة كان أقل أهمية بكثير أن تكون ألمانيا واليابان ديمقراطيين من كونها رأسماليين وأغنياء.[3] اذا سلمنا بان جلب الديمقراطية الى العراق لم تكن له اولوية لدى ادارة الامريكية، لن نفاجأ بما حدث للعراق والعراقيين منذ ٢٠٠٣ ولن نفاجأ ببطأ عملية التحول الديمقراطي في البلد.

في عام 2006 ، مع اندلاع تمرد سني ، وجد رئيس الوزراء العراقي آنذاك إبراهيم الجعفري نفسه غير موثوق به من قبل القادة الشيعة والأكراد والسنة على حد سواء ، وكذلك من قبل واشنطن. تم استبداله بالمالكي، و واشنطن لعب دورا رئيسيا في بروز نجم المالكي. ورغم خسارته في الانتخابات 2010، قام الامريكيون بدعمه لرئاسة الوزراء للمرة الثانية. وكان قائد فيلق القدس، الجنرال قاسم سليماني ، له تاثير كبير في تعزيز دعم القادة الشيعة الآخرين للمالكي ايضآ.

وحذر بعض المستشارين الامريكيين المسؤلين في واشنطن بان دعم الولايات المتحدة لرئاسة الوزراء المالكي سيؤدي إلى الديكتاتورية وتجدد الحرب الأهلية والهيمنة الإيرانية في العراق.[4] وبالفعل، في فترة ولايته الثانية، تولى مناصب وزير الدفاع والداخلية ، وعيّن الموالين لمناصب عسكرية ولعب على وتيرة الطائفية لتعزز قوته. كما سأشرح في المطلب التالي، حكم المالكي كمدافع عن الشيعة أكثر مما حكم كقائد وطني يمثل الشعب العراقي باطيافه المختلفة.

وعليه، بدءًا من نهج خاطيء لدمقرطة العراق ، فشلت الولايات المتحدة في تصحيح مسارها حتى عندما كشفت التطورات السياسية عن تلک الاخطاء في الاستراتيجية الأمريكية. كانت الاستراتيجية الامريكية تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على المصلحة الأمريكية وحلفائها بحيث انها لم تتمكن من التصرف كوسيط نزيه بين مختلف المتنافسين العراقيين على السلطة.[5] على سبيل المثال ، قائمة العراقية بقيادة اياد علاوي حصلت 91 مقعداً في البرلمان في انتخابات عام 2010، و حصل ائتلاف دولة القانون بقيادة المالكي على 89 مقعدًا، ومع ذالک دعم الامريكيون المالكي، في حين تتميز قائمة العراقية بأنها جمعت مختلف شرائح المجتمع العراقي بعيدا عن خطاب الطائفي. ولكن هذه الخطوة قادت العراق إلى ازمة كبيرة من تاجيج الوتيرة الطائفية الى عواقب مظلمة تتمثل في ظهور داعش. المقصود هنا هو انه كان بامكان الامريكيون ان يلعب دورا ايجابيا وحاسما في تلک اللحظة التاريخية لاعادة العراق على مسار صحيح نحو التحول الديمقراطية.

وباختصار، كما قال السفير الأمريكي السابق جيفري إن المشكلة الأساسية ولدت أثناء الاحتلال الأمريكي: لقد مكنت الديمقراطية 'الأغلبية الشيعية' التي تخشى حكامها السنة السابقين.[6] وبعبارة اخرى، لقد انتقل العراق فعليًا بدلاً من نظام السيطرة السنية (قبل 2003) إلى ديكتاتورية الأغلبية الشيعية التي تركزت فيها السلطة التنفيذية في مكتب رئيس الوزراء.[7]

فتح الغزو الامريكي الابواب امام التدخل الاقليمي في العراق. باديء ذي بدء، كان الاحتلال فرصة تاريخية للإيران لمد نفوذها في البلد من خلال تحويل علاقتها مع العراق من العدو اللدود سابقا الى الصديق الودود. فقد استغلت إيران 'الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها مع العراق وعلاقاتها طويلة المدى مع

1 Zaid Al-Ali. *The struggle for Iraq's future: how corruption, incompetence and sectarianism have undermined democracy*, (New Haven: Yale University Press, 2014), p. 77

2 Stephen Zunes & John Feffer "Iraq: The Failures of Democratization", Foreign Policy in Focus, 9/3/2007, accessed on 12/8/2016, at: https://bit.ly/2CBJ1jZ

3 Noah Feldman. *What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building*, (Prinston: Princeton University Press, 2004), p.7.

4 David Rodhe et al, *Our man in Baghdad* (2014), The Atlantic, accessed on 10/3/2019, at: https://bit.ly/2SgIfOK

5 Mumtaz Kashif, "Post-Saddam democratization in Iraq." *Strategic Studies, vol.* 30, no. 1/2 (2010), pp. 208-238.

6 David Rodhe et al, *Our man in Baghdad*

7 John McGarry, 2019، p.543.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

سياسيين عراقيين رئيسيين وأحزاب وجماعات مسلحة عراقية فضلاً عن قوتها الناعمة المتمثلة في المجالات الاقتصادية والدينية والإعلامية لتوسيع نفوذها وبالتالي ترسيخ مكانتها كوسيط القوة الخارجي الرئيسي في العراق'.[1] كما اشار بول بريمر لاحقا 'أعطى فشل السياسات الأمريكية والبريطانية في العراق الانفتاح على إيران لتوسيع نفوذها' بعد ان شعر بان 'الولايات المتحدة كان في حالة من الفوضى في العراق'[2]

بعد تشكيل مجلس الحكم في ٢٠٠٣، شهدت العلاقة بين إيران والعراق مسارين متوازيين على المستوى الرسمي. على مستوى سلطة الائتلاف المؤقتة، كانت العلاقة غير ودية، لكن علاقات مجلس الحكم مع إيران كانت أكثر ودية. تهدف سياسة التدخل الإيراني في العراق إلى إبقاء حلفائها من الأحزاب الإسلامية في السلطة[3] والتأكد من أن الوجود الأمريكي في العراق لم يؤد إلى تقويض الجمهورية الإسلامية.[4]

لتحقيق هذين الهدفين ومصالحها الاخري، إحدى الاستراتيجيات التي تبنت إيران، يمكن ان تسمى بالسياسة 'الفوضى المدارة-managed chaos' بحيث ارادت غليان الوضع في العراق ولكن بدون ان يصل الى حد الانفجار.[5] تشير هذه الاستراتيجية إلى الحقيقة أن إيران ستستخدم نفوذها وقوتها ومالها للاستمرار في الحفاظ على الوضع الراهن ومنع استقرار الأوضاع بشكل دائم إلى أن يتلاشى التهديد الأمريكي وتضمن السلطة السياسية للشيعة في العراق في المستقبل وربما الى الابد. وفي حين أن استمرار الاضطرابات في العراق وتوسعها من شأنه أن يهدد المصالح الإيرانية، إلا أن طهران تعتبر وجود اضطراب مطول ولكن تحت السيطرة، الطريقة المثلى لحماية مصالحها على المدى القصير. بعبارات اخرى، يعتقد الإيرانيون أنه إذا كان هناك استقرار في العراق، فإن الأميركيين سوف يركزون انتباههم على ايران ومن المتوقع ان يتخذوا خطوات أكثر صرامة ضدها بعد ذلك. لذالك الإيرانيون يريدون خلق فوضى يمكن التحكم فيها وليست الفوضى التي لا يمكن السيطرة عليها في العراق. يمكن القول بإنهم لا يريدون أن يكون العراق مستقرا تماما، أو غير مستقر تماما. بعبارة اخرى، تريد إيران أن تكون 'مديرًا للفوضى "القابلة للإدارة" وتسعى لتحقيق التوازن بين الفوضى والحرب الأهلية'[6] في العراق. هكذا، ايران تريد ان توازن خطوطها وتجعل العراق تحت رعايتها في واقع الامر. وبالطبع، كل ذالك ياتي على حساب التحول الديمقراطي المنشود في العراق.

وجاءت الفرصة الثانية للتدخل المباشر للايران بعد استيلاء تنظيم الدولة في العراق وبلاد الشام "داعش" على عدد من المحافظات العراقية في ٢٠١٤. منذ ذالك الوقت، مر الدور الإيراني بمرحلة جديدة 'حينما أخذ شكلا أمنيًا حاسمًا في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق من خلال وجود ضباط وخبراء وقوات إيرانية بشكل مباشر في الساحة العراقية، وكذلك عن طريق بيع الأسلحة والمعدات العسكرية وتقديم المعلومات الاستخبارية للقوات العراقية'[7] كما انه يوجد فصائل مسلحة موالية لايران داخل منظومة الحشد الشعبي. ووصل الامر الى حد صرح 'علي أكبر ولايتي' مستشار المرشد الإيراني علي خامنئي للشؤون الدولية، خلال زيارته إلى بغداد في 17 شباط/فبراير، إن بلاده 'لن تسمح لليبراليين والشيوعيين بالحكم في العراق'.[8] واشار السفير الأميركي السابق لدى الأمم المتحدة، زلماي خليل زاد، أن إيران تريد التأثير على الانتخابات العراقية (الانتخابات التي جرت في مايو/أيار 2018) لصالح ميليشياتها اذ قال 'إن إيران تعمل بجد للتأثير على النتيجة حيث تسعى إلى تعزيز نفوذ ميليشياتها داخل الحكومة العراقية، كما هو الحال مع حزب الله اللبناني'[9] وبالفعل، هناك شكوك كثيرة حول التلاعب باصوات الناخبين في تلك الانتخابات، واصابع الاتهام موجهة الى التدخل الايراني في المناطق السنية لصالح بعض الاحزاب وفي اقليم كردستان وكركوك لصالح الاتحاد الوطني الكردستاني القريب منها.

---

1 في: 18/2/2019، شوهد في 28/4/2011 مايكل آيزنشتات، مايكل نايتس، وأحمد علي، "نفوذ إيران في العراق مواجهة منهج حكومة طهران الشامل"، معهد واشنطن، https://bit.ly/3bOzG5w

2 Paul Martin "Paul Bremer on Iraq, ten years on: 'We made major strategic mistakes. But I still think Iraqis are far better off'", Independent, 18/3/2013, accessed on 4/9/2018, at: https://ind.pn/2Ok1KSX

3 Mohsen Milani "Tehran Doubles Down: Iran's Plan to Win Iraq's Sectarian War," Foreign Affairs, 22/6/2012, accessed on 13/4/2018, at: https://fam.ag/2xzrAOP

4 "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟"، مجموعة الازمات الدولية 'كرايسز جروب'، 21/3/2005،شوهد في 19/3/2018 في: https://bit.ly/2LOOFQp

5 المصدر نفسه.

6 المصدر نفسه

7معمر فيصل خولي "التغلغل الإيراني في العراق...الدوافع والأشكال وأدوات التأثير"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 11/6/2016، شوهيد في 10/3/2018 في : https://bit.ly/2JqSayb

8 ممار كاظم "رجل الدولة الجديد في العراق"، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، 15/5/2018، شوهد في 18/5/2018 في: http://ceip.org/2IhMuqo

9 Zalmay Khalilzad "Limit Iran's Influence in Iraq," *The Wall Street Journal*, 2/4/2018, accessed on: 20/4/2018, available at: https://on.wsj.com/2GR4UwY

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

الثقافة السياسية والمعتقدات الجماعية

يوجد علاقة قوية بين تاريخ الديمقراطية في الماضي والتثبيت الناجح للديمقراطية في المستقبل. على الرغم من أن كل ديمقراطية ناجحة مرت بمرحلة الاستبداد بشكل من الاشكال، تشير تجربة التحولات الديموقراطية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية إلى كيفية قدرة السكان ذوي الخبرة بالديمقراطية على تطويرها بشكل أفضل فيما بعد.[1] ولسوء الحظ، كان للعراق برلمان ضعيف في أفضل حالاته في الماضي، حيث كان يتناوب من ملكية تقليدية إلى أنظمة استبدادية قائمة على الشعبوية والقوة العسكرية.[2] وبالتالي ، في فترة حكم صدام حسين لم يكن للعراق مجتمع مدني ، مع عدد قليل من المؤسسات القوية التي يمكن ان يبني عليها ديمقراطيته لاحقا.

زعم العديد من المنظرين أن مسألة النظام السياسي الذي يظهر ويظل في بلد ما يعتمد على التوجهات السائدة بين شعبه. كما يناقش ويلزيل وإنجلهارت، المعتقدات الجماهيرية ذات أهمية حاسمة لفرص الدولة في أن تصبح وتبقى ديمقراطية.[3] فكرة أن النظام السياسي للمجتمع يعكس المعتقدات والقيم السائدة لشعبه - أي ثقافته السياسية - لها تاريخ طويل.

وشدد مونتيسكيو في كتابه 'روح القوانين' على نفس النقطة بأن القوانين التي يحكم بها المجتمع تعكس عقلية شعبه المهيمنة. كما اكد الكسيس دو توكفيل في كتابه ' في الديمقراطية الأمريكية بأن ازدهار الديمقراطية في الولايات المتحدة يعكس التوجهات الليبرالية والتشاركية للشعب الأمريكي. وعليه، فان فشل تجربة الديمقراطية في ألمانيا فايمار بين الحربين الاولى والثانية، رغم تبني الدستور الديمقراطي على الورقة، يربط بغياب الثقافة الديمقراطية السابقة لان الناس اعتادوا على النظام الاستبدادي الذي مروا به من قبل. بعد فشل الديمقراطية الجديدة في المانيا، جاء هتلر إلى السلطة من خلال الانتخابات الديمقراطية. وهذا يجعلنا ان نصل الى استنتاج بان الديمقراطية ستكون هشة عندما تكون ديمقراطية بدون الثقافة الديمقراطية السابقة لدى المواطن والشعب. اذآ، الدستور لوحده لا يستطيع ان يضمن نجاح التحول نحو الديمقراطية في ظل غياب المعتقدات الجماعية المستعدة للقبول بالقواعد والاسس الديمقراطية.

قدم غابرييل ألموند وسيدني فيربا (498:1963) مصطلح "التطابق" ، مدعيا أن الأنظمة السياسية تصبح مستقرة فقط بقدر ما تلبي أنماط سلطتها معتقدات السلطة الشعبية.[4] وفقًا لأطروحة التطابق هذه ، تكون الأنظمة الاستبدادية مستقرة عندما يؤمن الناس بشرعية القوى الديكتاتورية ، تمامًا مثلما تكون الأنظمة الديمقراطية مستقرة بقدر ما يعتقد الناس أن السلطة السياسية يجب أن تخضع لضوابط شعبية.[5] قام رونالد إنغلهارت وكريستيان ويلزيل (2005: 187) بتوسيع هذه الافتراضات للإشارة إلى أنه من أجل الصمود والاستمرار، يجب على الأنظمة السياسية توفير الديمقراطية بقدر مستويات طلب الناس عليها.[6] ودعما لهذا الادعاء ، يقدمون أدلة تجريبية تثبت أنه خلال الموجة العالمية للديمقراطية ، فإن البلدان التي تجاوزت فيها التطلعات الجماهيرية للديمقراطية مستوى وجود المؤسسات الديمقراطية في الواقع في حوالي عام 1990 ، حققت فيما بعد أكبر تقدم في التحول الديمقراطي، في حين أن تلك البلدان التي تجاوز فيها توريد الديمقراطية مستوى التطلعات الجماعية للديمقراطية ، كانت تميل في الواقع إلى أن تصبح أقل ديمقراطية خلال العقد التالي.

صحيح كان كثيرا من العراقيين سعيدا بسقوط صدام حسين، ولكن هذا لا يعني انهم ارادوا انشاء نظام ديمقراطي ليخلفه. بمعنى آخر، كانت التفضيلات الجوهرية للديمقراطية ضعيفة في البداية، ولذالك من الطبيعي ان نجد المستوى الفعلي للديمقراطية منخفض. لو كانت التفضيلات الجوهرية للديمقراطية قوية لدى الشارع، لنجد المستوى الفعلي للديمقراطية مرتفع بشكل عام. من الواضح حب الحرية شيء فطري لدى الناس، لكن هذا لا يعني بالضرورة انهم يعطونها أولوية قصوى. تعكس أولويات الأشخاص ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ، وفي حالة العراق كان الشعب يمر بظروف اقتصادية صعبة تحت حكم صدام حسين، ولذالك تحسين الظروف الاقتصادية يمكن ان يعتبر كالاحتياجات الأكثر إلحاحًا من اجل البقاء آنذاك. بمعنى آخر، لم تكن الديمقراطية

---

1 Daniel Byman, "Constructing a democratic Iraq: Challenges and opportunities," *International Security* 28, no. 1 (2003), p. 69.

2يختلف البعض مع هذه النقطة ، بحجة أن تجربة العراق قبل عام 1958 تضمنت أحزاب معارضة نشطة وصحافة مستقلة نسبياً. انظر الى: Dawisha, Adeed, and Karen Dawisha. "How to build a democratic Iraq." *Foreign Affairs* (2003): 36-50.

3 Christian Welzel & Ronald F. Inglehart, "Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change," in: Haerpfer, Christian, et al. *Democratization* (Oxford University Press, 2009), p.126.

4 Sidney Verba & Gabriel Almond. *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations*. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963) P.498

5 Christian Welzel & Ronald F. Inglehart, p.127

6 Ronald Inglehart & Christian Welzel. "Exploring the unknown: Predicting the responses of publics not yet surveyed." *International Review of Sociology* 15, no. 1 (2005): 173-201.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

أولوية لدى معظم الناس قبل سقوط النظام السابق. وعليه، قبل القاء كل اللوم على الدستور 2005، لا يمكن نسيان توجهات وآمال الشعب العراقي التي كانت تتمثل الى تحسين الاوضاع الاقتصادية الى حد كبير، هذا فضلاً عن غياب ثقافة سابقة مع تجربة الديمقراطية في البلد، وخاصة في عهد حكم البعث.
مشكلة اخرى هي عدم وجود هوية متماسكة في العراق بسبب التنوع الديني والعرقي، وغياب احساس حقيقي بالوحدة الوطنية. ليس للعراقيين هوية قوية كأمة، فقد أنشأ المستعمرون البريطانيون العراق الحديث ، وتحت الحكم الاستعماري لم تكتسب البلاد هوية قوية. في عام 1933 ، رثى الملك فيصل الأول الوضع في العراق حين قال 'أقول وقلبي ملآن أسى، أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة'[1] رثاء الملك فيصل ينطبق على العراق اليوم. الهوية "العراقية" أضعف مما كانت عليه في الأجيال السابقة. لعبت سياسات فرق تسد صدام العراقيين وسياسات الطائفية في مرحلة مابعد 2003 دوراً سلبيا للغاية لتفكيك الانتماء المتبقة للدولة.
مرت الكرد في العراق بماض مرير وعانت مستويات الإبادة الجماعية في الهجوم الكيمائي على حلبجة وعمليات الانفال. كما قامت القيادة البعثية محسوبة على السنة بقتل أو سجن أو قمع أفراد المكون الشيعي العراقي مما ادى الى تعميق الخلافات والانقسامات. انتقم قادة الشيعة من السنة من خلال عملية اجتثاث البعث وتهميشهم في العملية السياسة فيما بعد. في ظل ازمة الهوية، لا يوجد حافز للعمل على الخطوط الوطنية. فمثلاً، معظم الشباب الكردي وحتى رئيس الوزراء في اقليم كردستان لا يتحدثون اللغة العربية. اذآ، احد الاسباب للوضع السياسي الراهن في العراق يعود الى غياب اللحمة والوحدة الوطنية على مستوى الشعب.

النخبة الحاكمة

تولت المعارضة العراقية المؤيدة للغزو الامريكي في المنفى الحكم العراق بعد الغزو. منذ ذالك الحين اصبح المحاصصة والفساد والطائفية وعدم التزام بالدستور والقوانين اهم خصائص للنخبة الحاكمة.
منذ عام 2003 ، وخاصة منذ الانتخابات التي جرت في عام 2005 ، تم تشكيل حكومات الوحدة الوطنية من خلال تطبيق مبدأ المحاصصة (التقسيم الطائفي)، ووفقا لهذا المبدأ جميع الطوائف الدينية والطائفية في العراق يجب أن تعطى مناصب وزارية كوسيلة لتقديم التناغم الاجتماعي.[2] ويدعم النخب الحاكمة هذا المبدأ بقوة حيث ينطوي على السيطرة على موارد الدولة ويستخدمونه لتوظيف الناس في القطاع العام. وقد أدى ذلك إلى توسع كبير في عدد موظفي القطاع العام ، الذين زادت نفقاتهم خمسة أضعاف تقريبًا من عام 2005 إلى ما يقدر بنحو 50 مليار دولار في عام 2020.[3] ولكن كما يبدو النخب والاحزاب السياسية غير مستعد لانتهاء المحاصصة لحد الآن، وهذا لحماية مصالحهم الشخصية والسياسية. ووصف مقال جديد لمجلة فورين بوليسي-[4] ، النظام العراقي بانه 'نظام فاسد للغاية' وحسب وصفهم ان سياسات العراق بعد اتفاق الانسحاب الأميركي من البلد في العام 2007، أصبحت بمثابة "نظام غنائم" لمعظم السياسيين والأحزاب.
وأعطى النظام السياسي في مرحلة ما بعد 2003 كلا من السلطة السياسية والاقتصادية للأحزاب وهم بدورهم عمقوا الانقسامات الطائفية. في البداية ، كان الهدف من النظام هو إنشاء نظام للتمثيل النسبي لمختلف مكونات الدينية والمذهبية والعرقية والقومية في العراق. لكن النخب استغله لأثارة واذكاء الهويات العرقية، وبالتالي ادى ذالك الى صراعات الطائفية وتزيق نسيج المجتمع وعدم وجود الوحدة الوطنية في العراق. في هذا النظام، لم يكن كافياً أن يشغل شيعي أو سني أو كردي مناصب معينة ، ولكن كان عليهم أن ينتموا إلى أحد الأحزاب الحاكمة.[5] يكافئ هذا النظام الجماعات العرقية على حساب الفرد. الفرد الذي لا ينتمي الى احد الاحزاب السياسية التي تمثل مصالح احدى الجماعات العرقية، لا يمكن ان يشغل منصب رفيع في الحكومة مهما كان كفاءته وخبرته.
بالإضافة إلى تعميق الانقسامات الطائفية ، طمس النظام القائم على المحاصصة الوحدة الوطنية بين النخب السياسية العراقية، الأمر الذي زاد من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد. وهكذا، بسبب المحاصصة، يركز الاحزاب السياسية في السلطة على العمل لصالح جماعتهم وفئتهم الخاصة وليس

1 Quoted in Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Rvolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed Classes and Its Communists, Bathists and Free Officers* (Princeton: Princeton University Press, 1978), p. 25.

2 Ibid, 155

3 Ahmed Tabaqchali, "Will COVID-19 Mark the Endgame for Iraq's Muhasasa Ta'ifia?" Arab Reform Initiative, 24/4/2020, accessed on 25/4/2020, at: https://bit.ly/2xm0MlM

4 Steven A. Cook, "Nobody Can Help Iraq Anymore" Foreign Policy, 24/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: https://bit.ly/2VMoEby

5 Arwa Ibrahim, "Muhasasa, the political system reviled by Iraqi protesters," Aljazeera, 4/12/2019, accessed on 5/2/2020, at: https://bit.ly/2KJHgTa

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

البلد ككل. والمحاصصة تعزي موقف القادة في الاحزاب وهم بدورهم يعطون المناصب الحكومية المخصصة لهم لأعضاء الحزب بغض النظر عن مؤهلاتهم. وعندما تكون بعض الأطراف قادرة على تقسيم عدد من المناصب حصريًا فيما بينهم، ينتهي بهم الأمر بالتستر على بعضهم البعض ولا يُحاسب أحد.[1] لنخلص، لقد أثرى النظام القائم منذ 2003 النخبة السياسية ومن معهم، بينما أفقر الغالبية العظمى من العراقيين.

وبدات ممارسة سياسة الطائفية في السنوات الاولى بعد الغزو ايضا. فمثلآ، استخدمت بعض النخب السياسية الشيعية قانون 'اجتثاث البعث' كوسيلة لاستبعاد قطاعات رئيسية السنية من الحكومة . لم يكن المتضررون من كبار أعضاء حزب البعث فقط، بل تم استهداف المكون السني في المجتمع العراقي بشكل كبير. وقد أدى هذا الاستبعاد إلى اغتراب واسع النطاق بين أولئك المهمشين سياسياً، ولجأ جزء من أولئك الذين استبعدوا الى العنف في محاولة لقلب التسوية السياسية الجديدة.[2] اذآ، بدلآ من إعادة دمج المكون السني في النظام السياسي الجديد في العراق، تم اقصاءهم وتهميشهم. وكان ذلك خطأ كبيرا حيث مهد الطريق للتمرد والعنف في تلك المرحلة الحساسة. هكذا، دفع النخب الحاكمة البلاد إلى حرب أهلية منذ البداية.

في ولايته الثانية ، رفض المالكي جميع المرشحين الذين اقترحتهم قائمة العراقية لوزارتي الدفاع والداخلية. عيّن مستشاره المقرب ، فالح الفياض ، في يونيو 2011 ، وزيراً للأمن القومي بالوكالة. في أغسطس / آب ، اختار وزير الثقافة سعدون الدليمي ، وزيراً للدفاع بالوكالة ، مع الاحتفاظ بمنصب وزير الداخلية بالوكالة لنفسه مع منصب رئيس الوزراء في نفس الوقت. واستولى المالكي بالسيطرة على الجيش وقوات الشرطة وأجهزة المخابرات. وهكذا، نجح في التحايل على المطلب الدستوري للمصادقة على المناصب الوزارية من قبل البرلمان. هذا فضلا عن تسيس السلطة القضائية بشكل ملحوظ. ولم يلتزم باتفاقية اربيل التي ابرمت وبسببها تولى منصبه.

في 2011، في غضون أيام من الاحتفالات الرسمية بمناسبة انتهاء المهمة الأمريكية في العراق ، تحرك رئيس الوزراء نوري المالكي لتوجيه الاتهام إلى نائب الرئيس طارق الهاشمي بتهمة الإرهاب وسعى إلى عزل نائب رئيس الوزراء صالح المطلك من منصبه ، مما أثار أزمة سياسية كبيرة التي كشفت العراق عن كونه دولة غير مستقرة يحكمها التنافس على السلطة ولا يهتم السياسيين بالدستور وبالترتيبات المؤسسية لحل خلافاتهم.[3] وبعد ذالك، بدأت حكومته موجة اعتقالات في الأنبار وصلاح الدين وديالى، التي تقطنها أغلبية سنية.[4] بعد تلك السياسات القمعية ، صوت مجلس صلاح الدين للمضي قدما في الاستفتاء في 27 أكتوبر 2011. تبع ذلك ديالى في منتصف كانون الأول / ديسمبر ، وهدد مجلس الأنبار بأن تحذو حذوه بعد أسبوع.

رداً على تلك المحاولات الدستورية التي تهدف الى إضعاف هيمنة الدولة المركزية على المحافظات ، أطلق المالكي المزيد من القمع ومارس نفوذه على لجنة الانتخابات العراقية لضمان عدم إجراء هذه الاستفتاءات أبداً. ليس ذلك فحسب ، فقد ألقى باللوم في التحركات في صلاح الدين على البعثيين واستخدمها كمبرر لمزيد من موجات القمع في تلك المحافظات التي تسعى إلى مزيد من الحكم الذاتي[5]. ومن اللافت، أشار المالكي مرارا إلى الدستور العراقي باعتباره الدليل الوحيد لتنظيم الحكومة وادارة البلد.

وكانت العلاقات الثنائية بين بغداد واقليم كردستان هي الاخرى تمر بمرحلة عصيبة في تلك الفترة حيث يتهم البارزاني المالكي باختراق الدستور فيما يتعلق بحقوق اقليم كردستان ولم يف بوعوده الكثيرة بشأن تنفيذ المادة 140 لحسم مستقبل كركوك. واستمر تراشق الاتهامات بينهما في عدة اللقاءات، كان البارزاني يقول بان المالكي تجاوز البرلمان في انتهاك مباشر للدستور وعين قادة فرق عسكرية قريبة منه،و طرد المسؤلين الكرد من القوات المسلحة العراقية. في نهاية المطاف ، هدد البارزاني أنه إذا عاد العراق إلى الديكتاتورية ، فسوف تنفصل إقليم كردستان.[6] ولم يقف التوتر بين المسؤليين في بغداد والاقليم حتى لجأ البازراني الى الاستفتاء أخيرآ بدون اخذ رأي بغداد بعين الاعتبار، وانتقم بغداد الاقليم بشدة حيث استولى على كركوك وفرض إجراءات عقابية اخرى. لا يزال هناك بعض التوتر بين الطرفين.

لنعود الى الدستور، وفقا لديفيد رومانو (2014, 548) ، فإن الدستور العراقي "قدم بنية قانونية وسياسية كان يمكن أن تقود البلاد إلى مستقبل أكثر ملاءمة".[7] ومع ذلك ، في فترتي رئاسته كرئيس للوزراء ، لم يفعل المالكي سوى القليل لاحترام هذه المبادئ. بل على العكس، تصرفاته وسياساته هددت

1 Ibid

2 Toby Dodge. "Chapter Five: The politics of Iraq: the exclusive elite bargain and the rise of a new authoritarianism." *Adelphi Series* 52, no. 434-435 (2012) p.147.

3 Marina Ottaway & Danial Kaysi, "The State of Iraq" Carnegie Endowment, February 2012, pp. 13-14, accessed on 11/2/2020, at: https://carnegieendowment.org/files/state_of_iraq.pdf

4 *Ibid*., p. 14.

5 Toby Dodge, 164-165

6 Lara Jakes, "Iraqi Kurd Leader Hints at Secession," Associated Press, 26 April 2012, accessed on 17/3/2020, at: https://bit.ly/2KKNhPD

7 Dylan Romano , "Iraq's descent into civil war: A constitutional explanation." *The Middle East Journal*, 68, no. 4, (2014). p. 548.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

مبدأ التوافق وأدت الى عرقلة عملية التحول الديمقراطي في العراق. وعليه، كانت العملية السياسية تتجه نحو الديكتاتورية والسلطوية في عهده. واستفاد الجهات الخارجية وخاصة إيران بقوة من ضعف والخلافات بين النخب السياسية.

بقيت نقطة مهمة في هذا الموضوع، وهي عدم وجود مفاهيم مشتركة لدى النخب الحاكمة للجوء اليها كالرابط الفكري تربطهم جميعا في بعض المنعطفات المهمة. النخب الحاكمة عبارة عن ثلة من السياسين الذين عاشوا معظمهم خارج العراق في المنفي قبل سقوط النظام السابق، إما في ايران او اوروبا او اميريكا او الدول العربية، وعندهم اتجاهات واجندات مختلفة. كيف يمكن لمثل هؤلاء أن يصبح ديمقراطياً ولديهم سلوك ديمقراطية، ولكنهم لم يقرأوا بعض النصوص الجادة عن الديمقراطية وكيفية تحقيق السلام والديمقراطية في مجتمع منقسم بعمق كي يتمتعوا بمبادئ ومفاهيم و معتقدات مشتركة ليساعدهم كقواسم فكري عند اتفاقاتهم واختلافاتهم.[1]

اذا كان، بالنسبة للشعب، يوجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية وماكان جامعة لتجمع كشعب في عهد ملك الفيصل الاول حسب وصفه، فان النخب السياسية القائمة تعاني عن عدة امراض، ومنا عدم وجود رؤية وطنية واضحة، عندهم الولاءات والاجندات المختلفة، متكون من مزيج من الطائفين والفئوين ومؤيدي الديمقراطية. وعليه، الانقسام موجود على مستوى الشعب والنخبة ايضا.

وجه رئيس مجلس الوزراء العراقي المستقيل عادل عبد المهدي في 21/4/2020 رسالة مفتوحة الى رئيسي الجمهورية والبرلمان واعضاء مجلس النواب، فيما لخص تقريبا النقاط التي اشرناه اعلاه كعثرة امام التحول الديمقراطي في البلد. قال في رسالته ' قدمت استقالتي في 2019/11/29، وها نحن نقترب من نهاية نيسان 2020 ولم تشكل حكومة جديدة"، مبينا انه "تم تكليف علاوي والزرفي ولم يوفقا، ومؤخراً كُلف الكاظمي الذي من المفترض ان يشكل حكومته قبل 9 ايار القادم، *مما يكشف اما عن خروقات دستورية او نواقص خطيرة في التطبيقات الدستورية والتقاليد السياسية، او خلل مفاهيم وسلوكيات سائدة لدى القوى السياسية، او تضادات مجتمعية تعرقل بعضها البعض الاخر، او توازنات اقليمية ودولية ضاغطة، وعلى الاغلب جميع ذلك*."[2] (أضفت هذا الخط المائل)

باختصار، ليس للعراق طبقة سياسية مستعدة للالتزام بسيادة القانون والدستور. ازمة تسمية رئيس وزراء جديد بعد استقالة عادل عبدالمهدي يمكن ان يوضح جانب هذه الحقيقة. لذلك ، فإن مطالبات بتغيير الدستور لن تحل المشاكل التي تعاني منها البلاد بدون تغيير عقلية الطبقة السياسية الى عقلية تحترم القانون والدستور والمباديء الديمقراطية. وعليه، الخطوة الأولى الضرورية لصالح الانتقال الديمقراطي هي جعل الساسة بالالتزام بالدستور والقوانين بشكل مطلوب. وهذا يتطلب إصلاح سياسي حقيقي وانتهاء النظام المحاصصة الطائفية.

هل فشل التحول الديمقراطي في العراق؟

بعد عرض تلك القضايا القاتمة والعراقيل التي اشرناه سابقآ، قد يعتقد المرء بان التحول الديمقراطي قد فشل في العراق وهناك أمل ضئيل في التحسن في المستقبل القريب. ولكن على الرغم من ذالك، هناك اشارات إلى أنه على الرغم من أن الديمقراطية في العراق لا تزال في مرحلة البداية، إلا أنها لم تفشل بعد. من المرجح إلى حد كبير أن الدول التي تنقسم على أسس دينية أو عرقية أو غيرها أن تتعرض للعنف أثناء عملية التحول الديمقراطي. كثيراً ما يفترض محللي التحول الديمقراطي أن المجتمعات المتنوعة تواجه تحديات خاصة في الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية. كما كتب ستيفن فيش وروبن إس. بروكس: "... فإن الاختلافات العرقية تقسم المجتمع وتجعل التسوية والتوافق صعباً. إن عدم التجانس يفرض خطر العنف الطائفي الذي يمكن أن يقوض السياسة المفتوحة "[3] وقعت بعض أسوأ حوادث الصراع بين الجماعات العرقية والدينية خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية في البوسنة وأيرلندا الشمالية ولبنان وسريلانكا. كما حدث صراع بين المجتمعات العراقية ، مما دفع العديد من المراقبين إلى التساؤل عما إذا كانت الديمقراطية قابلة للتطبيق في دولة فيها انقسامات عرقية وطائفية.

هناك مشاكل متأصلة في التحول الديمقراطي في البلدان المنقسمة مثل العراق. كما يشير ليبهارت[4]، يكاد يتفق معظم الخبراء في شؤون المجتمعات المنقسمة على أن الانقسامات الاجتماعية العميقة تشكل مشكلة كبيرة للديمقراطية. لذالك يكون من الصعب بشكل عام ترسيخ الحكم الديمقراطي والحفاظ عليه في المجتمعات المنقسمة مقارنة بالمجتمعات المتجانسة. كما يتفق الخبراء على أن مشكلة الانقسامات العرقية وغيرها من الانقسامات العميقة هي أكبر في البلدان التي لم تمر بمرحلة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية من قبل مقارنة بالديمقراطيات الراسخة. وهذه الانقسامات تشكل عقبة رئيسية أمام التحول الديمقراطى والحفاظ

1- انظر الى: محمود سريع القلم (ترجمة عادل حبه)، "لماذا لا تصبح مجتمعاتنا ديمقراطية؟"، المدى، 17/4/2020، شوهد في 21/4/2020، في: https://www.almadapaper.net/view.php?cat=226049

2"رسالة مفتوحة من رئيس الوزراء السيد عادل عبدالمهدي"، سومر نيوز، 21/4/2020، شوهد في 18/3/2020، في: http://www.sumar.news/?p=25090

3 M. Steven Fish & Robin S. Brooks, "Does Diversity Hurt Democracy," *Journal of Democracy,* 15. No. 1 (2004), p. 154.

4 Arend Lijphart, "Constitutional design for divided societies," *Journal of democracy* 15, no. 2 (2004), p.96.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

عليه في القرن الواحد والعشرين. ويختتم بالقول 'يبدو أن الاتفاق الأكاديمي حول هاتين النقطتين هو اتفاق شامل'. اذآ، طبيعة مجتمع العراقي كمجتمع منقسم بعمق هو جزء من المشكلة بحد ذاته ويصعب ترسيخ حكم الديمقراطي فيه بالاساس.

في تلك البلدان المنقسمة، الاحزاب الاثنية والعرقية والمذهبية تمثل مصالح مجموعتهم فقط مما يزيد من التوترات الطائفية. ودور الاحزاب العرقية الصربية والكرواتية والبوسنية في تقويض توطيد الديمقراطية في البوسنة والهرسك في مرحلة ما بعد الحرب هو مثال على ذلك.[1] لمنع التوتر والعنف الطائفي، تمنع الاحزاب "العرقية" من التنافس في الانتخابات دستوريا في العديد من البلدان في إفريقيا وآسيا وأماكن أخرى، تلزم الاحزاب أن تكون "وطنية".على سبيل المثال ، في تنزانيا ، ينص قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 على أن تكون "وطنية". ويتعين القانون الانتخابي في غانا من الاحزاب إظهار "الشخصية الوطنية" قبل أن يتم تسجيلها من خلال وجود فروع لها في جميع المناطق العشر من البلاد ، ويستبعد الأسماء أو الرموز التي لها دلالة عرقية أو دينية أو إقليمية. وهناك بلدان أخرى مثل توغو والسنغال ومجموعة من الدول الأفريقية الأخرى لديها قواعد مماثلة في قوانينها الأساسية.[2] ولكن، النظام القائم في العراق ابتكر من قبل الاحتلال الامريكي في 2003 وليس من صناعة العراقيين، الامر الذي زاد حدة الانقسامات والبطء في عملية التحول الديمقراطي.

ولكن جدير بالذكر بان التحول الديمقراطي لا يسير على طريق مستقيم، بل هو عبارة عن عملية طويلة وصعبة في معظم الحالات. ومع ذالك، هناك مؤشرات جيدة. فمثلا، هناك حراك شعبي مؤيد للاصلاح ضد الفساد والفاسدين يطالبون بإزالة النظام القائم الذي جلب للعراق الفساد والخراب والدمار. ويوجد رغبة قوية لدى معظم العراقيين بالعيش تحت نظام ديمقراطي وحكم القانون، هذه الرغبة لم تكون موجودا قبل سقوط صدام كما اشرت سابقا. على الصعيد الاقليمي، هناك تطور ايجابي في العلاقات بين العراق والدول المجاورة. وفي الاونة الاخيرة شهدت العلاقة الثنائية العراقية-التركية من جهة والعراقية-السعودية من جهة اخرى تحسنا تدريجيا. بالنسبة للتاثير النفوذ الايراني، كان احراق القنصلية الإيرانية في البصرة والنجف رسالة واضحة للغضب الشعبي ضد التدخلات الايرانية في شان الداخلي العراقي. وأدى مقتل سليماني في مطار بغداد في 3 يناير 2020 إلى إضعاف دور إيران وتدخله السافر في العراق الى حد ما. وعلى صعيد الوطني، تشهد العلاقات الثنائية بين بغداد واقليم كردستان تحسينات تدريجية (رغم وجود بعض التوتر).

وأخيرا، رغم كل المشاكل والعقبات التي اشرتها سابقا، الا ان عملية الانتقال الديمقراطي لم تقف فمثلآ، كانت الولايات المتحدة تدير العراق مباشرة بعد الغزو، ولكن السيادة رجعت الى العراقيين. منذ أن استعاد العراقيون سيادتهم في عام 2004، تمكنوا من كتابة دستور والتصديق عليه (رغم كل المؤاخذات والانتقادات)، واجراء انتخابات منتظمة، والبدء في تأسيس تقليد نقل سلمي للسلطة السياسية والحياة البرلمانية الى حد ما. وبمرور الوقت ، قد يتسرّع الالتزام بالقيم الديمقراطية تدريجياً، لأن 'السياسيين والمواطنين يتعلمون من الحل الناجح لبعض القضايا لوضع إيمانهم في القواعد الجديدة وتطبيقها على القضايا الجديدة'[3]. اذا قبلنا بان النظرة الوراثية للديمقراطية هي أنه شيء يتشكل تدريجياً، فالعراق لا يزال على مسار الانتقال نحو الديمقراطية ولم يفشل هذه العملية بعد.

خاتمة

على الرغم من أن الدستور العراقي الجديد كتب بسرعة، وهو وثيقة مثيرة للجدل، الا انه لا يمكن ان يعتبر كسبب الوحيد او حتى الاهم لما آلت اليه الوضع السياسي في العراق. لا يمكن القاء كل اللوم على الدستور، بل يجب ان تؤخذ بعض العوامل والمتغيرات الاخرى بعين الاعتبار فيما يتعلق بتجربة الديمقراطية في السنوات السبع عشرة الماضية. وهي: لم يستعد الامريكان لمرحلة ما بعد الحرب بشكل مطلوب وتبنوا نظاما سياسيا مؤديا الى المحاصصة والطائفية ولم توقف الولايات المتحدة المالكي حين يجر البلاد نحو الديكتاتورية؛ التدخل الاقليمي ومشكلة الارهاب؛ غياب الوحدة الوطنية والانقسام؛ عدم وجود ثقافة سياسية ومعتقدات جماعية المتناغمة مع المباديء الديمقراطية قبل الغزو الامريكي؛ وعدم التوافق والتعاون الحقيقي بين النخب السياسية. كانت هذه العوامل لها دور كبير لخلق حالة من التذبذب وعدم اليقين في البلد وأدت إلى تباطؤ التحول الديمقراطي في نهاية المطاف.

ولكن هذا لا يعني بان الانتقال الديمقراطي فشل تماما. هناك فرق بين البطء في العملية وتوقفها. اشرت سابقا بان عملية التحول الديمقراطي قابلة للانعكاس والانتكاس. مر العراق بمراحل صعبة في الماضي، ولكن مع هذا، تم اجراء عدد من الانتخابات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المحافظات، واجتاز مراحل في غاية الصعوبة مثل الحرب الاهلي وخطر داعش. وهناك حركة احتجاجية قوية تضغط على النخب السياسية من اجل الاصلاح واحترام القوانين وترسيخ مباديء

1 Francesca Binda et al., p.17.

2 Ibid, p.18.

3 Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," *Comparative Politics,* vol. 2, no. 3 (1970), p.360.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

الديمقراطية. ويوجد التفاءل بان تلك الضغوتات والمطالبات الشعبية الواسعة قد تاتي بثمارها. صحيح، قد تعثرت التجربة الديمقراطية في أكثر من مرة في العراق وتغيرت مسارها في بعض الاحيان، ولكن العملية التحول الديمقراطية مستمرة ولم تفشل بعد.

المراجع

العربية

- ✓ "إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟"، **مجموعة الازمات الدولية كرايسز جروب**، 21/3/2005،شوهد في 19/3/2019 في: https://bit.ly/2LOOFQp
- ✓ حسنين توفيق ابراهيم "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، **الجزيرة نت**، 14/2/2013 شوهد في **25/3/2018، في:** https://bit.ly/2iF3qK9
- ✓ "رسالة مفتوحة من رئيس الوزراء السيد عادل عبدالمهدي"، **سومر نيوز**، 21/4/2020، شوهد في 18/3/2020، في: http://www.sumar.news/?p=25090
- ✓ فالح عبدالجبار "عراق مابعد الحرب: سباق من أجل الاستقرار وإعادة البناء والشرعية" **معهد السلام الامريكي**، تقرير خاص، رقم ١٢٠، مايو ٢٠٠٤، صفحة ٧، شوهد في 12/8/2018, في: https://bit.ly/2wU91Bb
- ✓ محمود سريع القلم (ترجمة عادل حبه)، "لماذا لا تصبح مجتمعاتنا ديمقراطية؟"، **المدى**، 17/4/2020، شوهد في 21/4/2020، في: https://www.almadapaper.net/view.php?cat=226049
- ✓ مايكل آيزنشتات، مايكل نايتس، وأحمد علي، "نفوذ إيران في العراق مواجهة منهج حكومة طهران الشامل"، **معهد واشنطن**، 28/4/2011، شوهد في 18/2/2019 في: https://bit.ly/3bOzG5w
- ✓ معمر فيصل خولي "التغلغل الإيراني في العراق...الدوافع والأشكال وأدوات التأثير"، **مركز الروابط للبحوث والدراسات** الاستراتيجية، 11/6/2016، شوهد في 10/3/2019 في : https://bit.ly/2JqSayb
- ✓ ممار كاظم "رجل الدولة الجديد في العراق"، **مركز كارنيغي للشرق الاوسط**، 15/5/2018، شوهد في 18/5/2018 في: http://ceip.org/2IhMuqo

الأجنبية

Al-Ali, Zaid. *The struggle for Iraq's future: how corruption, incompetence and sectarianism have undermined democracy*. New Haven: Yale University Press, 2014.

Allawi, Ali. *The occupation of Iraq: Winning the war, losing the peace*. New Haven: Yale University Press, 2007.

Allawi, Ali. *The occupation of Iraq: Winning the war, losing the peace*. New Haven: Yale University Press, 2007.

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Rvolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed Classes and Its Communists, Bathists and Free Officers*. Princeton: Princeton University Press, 1978.

Binda, Francesca et al., "Democracy in the Making: Key Options in Iraq's Democratization Process," International Institute for Democracy and Electoral Assistance (*IDEA*), 2005, accessed on 15/8/2018, at: https://bit.ly/2wWgiAn

Byman, Daniel "Constructing a democratic Iraq: Challenges and opportunities," *International Security* vol. 28, no. 1 (2003), pp. 47-78.

Cook, Steven A. "Nobody Can Help Iraq Anymore" *Foreign Policy*, 24/4/2020, accessed on 26/4/2020, at: https://bit.ly/2VMoEby

David Rodhe et al, *Our man in Baghdad* (2014), *The Atlantic*, accessed on 10/3/2019, at: https://bit.ly/2SgIfOK

Diamond, Larry. *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*. New York: Henry Holt and Company, 2005.

Diamond, Larry. *Squandered Victory: The American Occupation and the Bungled Effort to Bring Democracy to Iraq*. New York: Henry Holt and Company, 2005.

Dodge, Toby "Chapter Five: The politics of Iraq: the exclusive elite bargain and the rise of a new authoritarianism." *Adelphi Series,* vol. 52, no. 434-435 (2012), pp.147-180.

Dryzek, John S. & Leslie Holmes, *Post-Communist Democratization: Political Discourses Across Thirteen Countries*. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183

Feldman, Noah. *What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building*. Prinston: Princeton University Press, 2004.

Fish، M. Steven & Robin S. Brooks, "Does Diversity Hurt Democracy," *Journal of Democracy,* vol. 15, no. 1 (2004), pp. 154-166.

Ibrahim, Arwa, "Muhasasa, the political system reviled by Iraqi protesters," *Aljazeera*, 4/12/2019, accessed on 5/2/2020, at: https://bit.ly/2KJHgTa

Inglehart, Ronald & Christian Welzel. "Exploring the unknown: Predicting the responses of publics not yet surveyed." *International Review of Sociology*, vol. 15, no. 1 (2005), pp.173-201.

Jakes, Lara 'Iraqi Kurd Leader Hints at Secession', *Associated Press,* 26 April 2012, accessed on 17/3/2020, at: https://bit.ly/2KKNhPD

Jarstad, Anna K. "Dilemmas of War-to-Democracy Transitions: Theories and Concepts," in *From War to Democracy: Dilemmas of Peacebuilding,* ed. Anna K. Jarstad and Timothy D. Sisk (New York: Cambridge University Press, 2008),

Jawad, Saad "*The Iraqi constitution: structural flaws and political implications.* LSE Middle East Centre Paper Series," *LSE Middle East Centre*, 2013. Accessed on 15/2/2020, at: https://bit.ly/3bLKelX

Khalilzad, Zalmay "Limit Iran's Influence in Iraq," *The Wall Street Journal*, 2/4/2018, accessed on: 20/4/2018, available at: https://on.wsj.com/2GR4UwY

Lijphart, Arend. "Constitutional design for divided societies," *Journal of democracy,* vol. 15, no. 2 (2004), pp. 96-109.

Linz, Juan J. & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1996.

Martin, Paul "Paul Bremer on Iraq, ten years on: 'We made major strategic mistakes. But I still think Iraqis are far better off'", *Independent*, 18/3/2013, accessed on 4/9/2018, at: https://ind.pn/2Ok1KSX

McGarry, John. "Classical Consociational Theory and Recent Consociational Performance." *Swiss Political Science Review, vol.* 25, no. 4 (2019),

Milani, Mohsen "Tehran Doubles Down: Iran's Plan to Win Iraq's Sectarian War," *Foreign Affairs*, 22/6/2012, accessed on 13/4/2018, at: https://fam.ag/2xzrAOP

Morrow, Jonathan "Iraq's Constitutional Process ll: An Opportunity Lost" *USIP*, No. 155, 1/11/ 2005, accessed on 20/5/2014, at: https://bit.ly/2kIFZyD

O'Donnell, Guillermo & Philippe C. Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press,1986.

Ottaway, Marina & Danial Kaysi, "The State of Iraq" *Carnegie Endowment*, February 2012, pp. 13-14, accessed on 11/2/2020, at: https://carnegieendowment.org/files/state_of_iraq.pdf

Přibáň, Jiří. "Varieties of Transition from Authoritarianism to Democracy," *Annual Review of Law and Social Science*, vol. 8 (2012)

Romano, D. "Iraq's descent into civil war: A constitutional explanation," *The Middle East Journal*, vol. 68, no 4 (2014), pp. 547–566.

Rustow, Dankwart A. "Transitions to democracy: Toward a dynamic model." *Comparative politics*, vol. 2, no. 3 (1970): 337-363.

Tabaqchali, Ahmed "Will COVID-19 Mark the Endgame for Iraq's Muhasasa Ta'ifia?" *Arab Reform Initiative*, 24/4/2020, accessed on 25/4/2020, at: https://bit.ly/2xm0MlM

Verba, Sidney & Gabriel Almond. *The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Welzel, Christian & Ronald F. Inglehart, "Political Culture, Mass Beliefs, and Value Change," in: Haerpfer, Christian, et al. *Democratization*. Oxford University Press, 2009.

Whitehead, Laurence. (1981)"Bolivia's Failed Democratization of 1977-1980," *No. 100, Wilson Center*, accessed on 10/7/2018, at: https://bit.ly/2CxgdcH

Zunes, Stephen & John Feffer "Iraq: The Failures of Democratization", *Foreign Policy in Focus*, 9/3/2007, accessed on 12/8/2016, at: https://bit.ly/2CBJ1jZ

http://doi.org/10.21928/uhdiconfrpc.pp171-183